دولة ديموقراطيّة علمانيّة في فلسطين التاريخيّة: فكرةٌ آن أوانُها؟

غادة الكرمي

تقديم

خلال العقديْن الأخيريْن غدت فكرةُ الحلّ القائم على دولتيْن فلسطينيّة وإسرائيليّة عنوانًا ثابتًا في الخطاب الدائر حول الصراع الفلسطينيّ ـ الإسرائيليّ. عام ١٩٩٣ حين وُقّعت اتفاقيّاتُ أوسلو كانت ثمّة نظرة سائدة تقول إنّ خلق دولة فلسطينيّة مستقلّة مسألةُ وقتٍ فحسب. ومع أنّ هذه الاتفاقيّات لم تَقُلْ ذلك بوضوح ـ بل الحقّ أنّها لم تحدِّد هدفًا لها ـ فإنّ ذلك لم يَمْنع معظمَ الفلسطينيّين وغيرهم من تبنّي تلك النظرة. والآن، بعد حوالى ٩ سنوات على أوسلو، وبرغم التحوُّلات التي جَرَتْ على الأرض، يبقى الموقفُ الفلسطينيُّ الرسميُّ على حاله بالنسبة إلى شعار الدولة الفلسطينيّة المستقلّة. بل لقد تَعزَّز هذا الموقفُ بفضل الدّعم الأوروبيّ والأميركيّ، وإنْ بالكلام على الأقلّ، وهو اليوم يمثِّل النظْرةَ الرسميَّةَ المكرَّسةَ إلى الهدف النهائيّ للتطلُّعات الفلسطينيّة.

انبثقتْ فكرةُ الدولة الفلسطينيّة بقرار المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ عام ١٩٧٤ ببناء «سلطة» فلسطينيّة على أيّ جزء محرَّر من الأرض الفلسطينيّة. لاحقًا، تمّ تعريفُ ذلك بأنّ المقصود به هو قيام دولة فلسطينيّة، ومنذ ذلك الوقت والقيادةُ الفلسطينيّةُ تَهْدف بشكل ثابت إلى بناء دولة مستقلّة في الضفّة الغربيّة وغزّة تكون عاصمتَها القدسُ الشرقيّة. هذا وقد قَبلت الجامعةُ العربيّة «فلسطينَ» عضوًا فيها عام ١٩٧٦. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨ أَعْلن المجلسُ الوطنيّ الفلسطينيّ المنعقدُ في الجزائر عن قبوله رسميّاً وجودَ دولتيْن منفصلتيْن: إسرائيل وفلسطين الجديدة. وصرّح ياسر عرفات عام ١٩٩٧ أنّ منظمة التحرير الفلسطينيّة ستُعْلِن قيامَ دولة فلسطينيّة مستقلّة في ٤ أيار (مايو) ١٩٩٩. وكَرَّرَ موقفَه هذا منذ ذلك الحين، مع أنّه لم يتحقَّقْ قطّ.

لم يتمّ تعريفُ الحدود الواضحة لهذه الدولة الفلسطينيّة المقترحة، برغم الشائعات التي تسرّبتْ من محادثات كامب دايڤيد وطابا في عاميْ ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. ومع ذلك فإنّ الفكرة القائلة بضرورة إيجاد كيان «إلى جانب إسرائيل» قد ترسّختْ. ويبدو أنّ هناك قبولاً واسعًا، وإنْ ضمنيّاً، بهذه الفكرة في إسرائيل نفسها؛ فعلى الرُّغم من غياب مصادقة إسرائيليّة رسميّة على قيام دولة فلسطينيّة، فإنّ هناك تسليمًا إسرائيليّاً بأرجحيّة قيامها في النهاية. ونتيجةً لذلك، أصبحت الفكرةُ التي تقول بأنّ قيام دولتين هو الحلّ الأفضل للصراع من القوّة بحيث استَبْعدتْ كلَّ الاحتمالات الأخرى. ولكنّ الهجوم العسكريّ الإسرائيليّ الحاليّ على الفلسطينيّين، وقيامَ إسرائيل بـ «كنتنة» أراضي السلطة الفلسطينيّة وبممارسة سياسات كولونياليّة صارمة عليها، يحتِّمان مراجعةَ هذا الموقف. أفتكون دولةٌ فلسطينيّةٌ على الضفّة والقطاع والقدس الشرقيّة أمرًا يُمْكن تحقيقُه في الظروف الراهنة؟

الحلّ القائم على دولتيْن

بغضّ النظر عمّا إذا كان هذا الحلُّ المقترحُ مرغوبًا أو يتحلّى بالحِكْمة السياسيّة، فإنّ نظرةً سريعةً إلى الخارطة الأخيرة للأراضي الفلسطينيّة المحتلّة توحي بأنّ تحقيقَ دولة فلسطينيّة مستقلّة قد يكون أمرًا مستحيلاً من الناحية اللوجستيّة البحتة. فالضفّة الغربيّة اليوم «مجدَّرة» [من مرض الجدريّ] بالمستوطنات اليهوديّة التي تطوِّق البلداتِ الفلسطينيّةَ وتَفْصلُها بعضَها عن بعض، ومخترَقةٌ جيئةً وذهابًا بطرقٍ التفافيّة بُنيتْ لاستعمال الإسرائيليّين الخاصّ وتُمْعن في تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينيّة أكثرَ من ذي قبل. فهناك أكثر من ١٨٠

دولة ديموقراطيّة علمانيّة في فلسطين التاريخيّة: فكرةٌ آن أوانُها؟

ألف مستوطن يهوديّ يتقاسمون الضفةَ وغزّةَ مع الفلسطينيّين، وهناك أكثر من ٢٠٠ ألف يهوديّ في القدس الشرقيّة وحولها. وليس ثمّة تواصلٌ جغرافيّ بين البلدات والمدن الفلسطينيّة داخل الضفّة؛ فهذه البلدات والمدن مقطوعةٌ واحدتُها عن الأخرى، ومقطوعةٌ جميعُها عن غزّة والقدس.

إذا بقيت المستوطناتُ فلن تكون لأيّ دولة فلسطينيّة مفترضة أيُّ أرضٍ ذاتِ معنًى لتُبْنى هذه الدولةُ عليها. ويزداد الأمرُ تعقيدًا بسببِ شحّة الموارد الطبيعيّة وتعطّلِ الحركة الاقتصاديّة اللّذين تعانيهما المناطقُ الفلسطينيّة اليوم. وهذا ناجمٌ عن ثلاثين عامًا من الاحتلال الإسرائيليّ، الذي نقل تلك الموارد من السكّان الفلسطينيّين إلى المستوطنين؛ وهو ناجمٌ أيضًا عن السياسة الإسرائيليّة في إغلاق غزّة والضفّة على نحو متكرّر منذ عام ١٩٩٣. ولهذا تعاني المناطقُ الفلسطينيّة نسبةَ بطالةٍ عاليةً (تتجاوز ٥٠٪ في غزّة، و٣٠٪ في الضفّة)، وقيودًا تجاريّةً مفروضةً عليها، وقاعدةً صناعيّةً غيرَ نامية، ومصادرَ طبيعيّةً فقيرة. ومن هنا فإنّ أيّ دولة فلسطينيّة تُبْنى على هذا الأساس لن تكون قابلةً للحياة من الناحية الاقتصاديّة، ولن يُمْكنها العيشُ إلاّ بعد ضخّ بلايين هائلة من الدولارات على شكل مَعُونات.

إنّ رؤية إسرائيل إلى الحلّ النهائيّ لا تقدّم إلاّ القليلَ للتطلُّعات الفلسطينيّة ببناء دولةٍ للفلسطينيّين. فبحسب هذه الرؤية ستَحْتفظ إسرائيلُ بالكثير من الأراضي، وستتحكّم بكلّ الموارد، وستبقى القدسُ الشرقيّة جزءًا من العاصمة الموحّدة لإسرائيل إلى الأبد. وحتى اليوم لم تقدّم أيُّ خطّة إسرائيليّة للفلسطينيّين ما يَكْفي من الأرض لإنشاء دولةٍ قابلةٍ للحياة. فمن دون إزالةٍ تامّةٍ للمستوطنات، ومن دون انسحابٍ إسرائيليٍّ من القدس الشرقيّة، لا يُمْكن ببساطة تحقيقُ الخطّة القاضية ببناء دولة فلسطينيّة على كامل أراضي الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة حتى حدود ١٩٦٧ ـ بما في ذلك القدسُ الشرقيّة عاصمةً لهذه الدولة. ومن أجل تحقيق هدف الدولتيْن يجب علينا أن نَفْترض إمّا تخلّيًا إسرائيليّاً طَوْعيّاً عن المستوطنات وعن القدس الشرقيّة، وإمّا قوّةً خارجيّةً على استعدادٍ لممارسةِ ضغطٍ على إسرائيل لحَمْلها على تنفيذ ذلك. لكنّ أيّاً من هذَيْن الخيارَيْن ليس معروضًا الآن. وفي كلّ الأحوال، فإنّ الصعوبات العمليّة الناجمة عن إزاحة كلّ المستوطنين، وعن التخلّي الإسرائيليّ عن الضفّة الغربيّة مياهًا وبنيةً تحتيّةً وأمنًا، ستكون من الهَوْل بحيث تَرْفض أيُّ حكومةٍ إسرائيليّة ـ مهما كانت توجُّهاتُها السياسيّة ـ أن تقوم بهما.

الحلّ القائم على دولة واحدة على كامل فلسطين التاريخيّة: ثنائيّة القوميّة، أم ديموقراطيّة علمانيّة؟

لهذه الأسباب ليست الدولةُ الفلسطينيّةُ المنفصلة، كما هي متصوَّرةٌ، أمرًا ممكنًا. والوضع الحاليُّ يَجْعل فصْلَ الشعبَيْن في حدّ ذاته صعبَ التحقيق. وتبعًا لهذه الظروف، فإنّ التخلّي عن الحلّ القائم على دولتيْن، لصالح حلٍّ قائمٍ على دولة تَشْمل الشعْبيْن معًا، قد يبدو أنّه هو البديلُ الواضح.

والحقّ أنّ هذا الحلّ الأخير، كما طرَحَه الجانبُ الفلسطينيُّ، يعود إلى ما قبل ٣٠ سنة تقريبًا. فالاقتراح القاضي بإنشاءِ ما كان يسمّى وقتَها دولةً علمانيّةً ديموقراطيّةً في فلسطين تقدَّمتْ به لأوّل مرّة عام ١٩٦٩ الجبهةُ الديموقراطيّةُ لتحرير فلسطين، وهي فصيل يساريّ من فصائل م. ت. ف، وتمّ تبنّيه رسميّاً في المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ الذي عُقد ذلك العام عبر صيغة

فكرة الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة تلقى تأييدا من دعاة أقل بعدْ بكثير من دعاة الدولة الثنائيّة القوميّة، ومعظمُهم مثلي فلسطينيون

معدّلة تَقْضي بإنشاء «دولة ديموقراطيّة في فلسطين.» ولكنْ، باستثناءات قليلة، وُوجِه الاقتراحُ بالرفض الشعبيّ من كلا الجانبيْن. فالإسرائيليُّون اعتبروه ببساطةٍ وصفةً لدمارهم، في حين اعتبره الفلسطينيُّون تنازلاً غيرَ مقبول أمام العدوّ. ولم يتابعْه أيٌّ من الطرفيْن قطّ ، وأُسْقِط بهدوء بعد عام ١٩٧٤، في الوقت الذي بدأ يتكشّف فيه خيارُ إقامة دولةٍ فلسطينيّة على الضفّة الغربيّة وغزّة

ولكنْ في الآونة الأخيرة، وفي مواجهة المأزق السياسيّ الحاليّ، راحت فكرةُ بناء دولةٍ لكلا الشعبيْن بالظهور مجدّدًا في أوساط مجموعة صغيرة من اليساريِّين الإسرائيليِّين والفلسطينيِّين، وإنْ من منطلقات متنوّعة ولدوافع مختلفة. ويتركّز النقاشُ على شكل الدولة المقترحة، ثنائيّةَ القوميّة أو علمانيّةً ديموقراطيّة. أمّا الثنائيّة القوميّة فليست بدْعًا في التفكير الإسرائيليّ: فأثناء الثلاثينيّات والأربعينيّات من القرن العشرين كان بعضُ المثقفين الأوروبيِّين الصهاينة أمثال مارتن بوبر، وجوداه ماغنس، وآرثر روبن، شديدي الاهتمام بخلق دولةٍ ثنائيّةِ القوميّة في فلسطين يعيش فيها الشعبان معًا. واقترح بعضُ الصهاينة العيشَ مع العرب وفق نظام كانتونات على النمط السويسريّ. وهذا يعطي اليهودَ حكمًا ذاتيّاً في الأماكن التي يعيشون فيها، في حين يتمّ تقسيمُ بقيّةُ البلاد إلى كانتوناتٍ مسيحيّةٍ ومسلمة تتمتّع بالحكم الذاتيّ هي أيضًا.

بعض الفلسطينيِّين وافقوا على فكرة الكانتونات لأنّهم رَأَوْا أنّها قد تكون سبيلاً إلى وقف الأطماع الصهيونيّة في إنشاء دولة يهوديّة في فلسطين. ولكنّ الغالبيّة الواسعة من الفلسطينيِّين عارضت الدولةَ الثنائيّةَ القوميّة أيّاً كان شكلُها، لأنّ ذلك سيُعطي الأقليّة الأجنبيّة التي لم تكن لها أيُّ حقوقٍ في فلسطين نصيبًا مماثلاً للفلسطينيِّين وسيَسْمح لها بأن تُكْمل هدفَها الصهيونيَّ في الهيمنة على كامل فلسطين. وعلى الجانب اليهوديّ بقي دعاةُ الدولة الثنائيّة القوميّة أقليّةً صغيرةً غيرَ فعّالة، وانطمرتْ أفكارُهم عام ١٩٤٨ مع نشوء إسرائيل دولةً يهوديّةً. وتعطّلَ الخطابُ الدائر حول هذه الفكرة زمنًا، قبل أن يعود إلى الظهور بفضل بعض الصهاينة اليساريِّين العصريِّين المعنيِّين اليومَ بها من جديدٍ.

في الدولة الثنائيّة القوميّة نظريّاً، يستطيع اليهود والفلسطينيُّون أن يتعايشوا كمجموعتيْن منفصلتيْن وفقًا لترتيب فدراليّ. وبموجب ذلك يسيِّر كلُّ شعبٍ أمورَه ذاتيّاً، ويُضْمن له الحقُّ القانونيُّ في استخدام لغته ودينه وتقاليدِه الخاصّة به. كما يتشارك الشعبان في الحكْم عبر مجلس نيابيّ واحد، يكون معنيّاً بأمور تتخطّى في أهميّتها مصالحَ كلّ شعب على حِدة من دفاع وموارد واقتصاد وإلى ما هنالك. ودولةٌ كهذه قد تصمَّم تبعًا لنظام الكانتونات السويسريّة، أو وفقًا للنظام الثنائيّ القوميّ المعتمد في بلجيكا. ففي حالة فلسطين / إسرائيل سيكون نظامُ الكانتونات مستندًا إلى النمط السكّانيّ الحاليّ في البلاد، بحيث تصبح المناطقُ ذاتُ الكثافة السكّانية العربيّة كالجليل كانتوناتٍ عربيّةً، وتصبح المناطقُ ذاتُ الكثافة السكّانيّة اليهوديّة كتل أبيب كانتوناتٍ يهوديّةً، وهلمجرّاً. وهذا سيخلّف بعضَ الأمور العمليّة التي يَنْبغي حلُّها؛ على سبيل المثال: التكوينُ الدقيق للمجلس النيابيّ وصلاحيّاتُه، وكيفيّة ممارسة حقّ العودة لليهود وحقّ العودة للعرب، وإلى ما هنالك

غير أنّ النقاش في هذا الحلّ المستند إلى دولة ثنائيّة القوميّة مازال جديدًا، ولم يَدْخل حلبَتَه الجانبُ الفلسطينيُّ بَعْد، باستثناء حفنةٍ صغيرة من الناس، أبرزُهم عضوُ الكنيست

دولة ديموقراطيّة علمانيّة في فلسطين التاريخيّة: فكرةٌ آن أوانُها؟

عزمي بشارة والأكاديميُّ الفلسطينيُّ إدوارد سعيد. ولكنْ ضِمْنيّاً على الأقل، ثمّة إقرارٌ في هذا الاقتراح بأنّ إسرائيل اليوم إنّما هي في الواقع دولةٌ ثنائيّةُ القوميّة، لكون خُمس سكّانها الحاليِّين داخل الخطّ الأخضر فلسطينيِّين عربًا.

وعلى الطرف المقابل يتخيَّل الحلُّ القاضي بإنشاء دولة ديموقراطيّة علمانيّة نظامًا قائمًا على «صوتٍ واحد لكلّ إنسان،» من غير الإشارة إلى المعتقد أو الإثنيّة. ويتطلّع إلى خلق مجتمعٍ متعدِّد مساواتيّ على النمط الديموقراطيّ الغربيّ. ويعارض ترتيبًا قائمًا على جاليات منفصلة واحدتها عن الأخرى. وهذه الفكرة تلقى تأييدًا من دُعاةٍ أقلَّ بعدُ بكثير من دعاة الدولة الثنائيّة القوميّة ـ ومعظمُ هؤلاء، باستثناء مجموعة ضئيلة من اليهود المعادين للصهيونيّة أمثال البروفسور إيلان پاپ من جامعة حيفا، هم مِثْلي فلسطينيُّون.

الردود على الاعتراضات الموجَّهة إلى حلّ «الدولة الواحدة» بشكليْها

الأرجح أنّ الحلّ القاضي بإنشاء دولة واحدة، أيّاً كان النظام الذي ستتبنّاه [ثنائيَّ القوميّة أو ديموقراطيّاً علمانيّاً]، لن يلقى قبولاً في أوساط جماهير الفلسطينيِّين أو الإسرائيليِّين. وحاليّاً هناك عدّة حجج تُنْصَب في وجه هذا الحلّ:

أولاً، يقول معارضو هذا الحلّ إنّ اليهود الإسرائيليِّين والفلسطينيِّين لن يَقْبلوا الاندماجَ أبدًا. ولهذا ثمّة خياران لا ثالث لهما: إمّا الانفصال، وإمّا الاحتلال العسكريّ الذي يمارسه طرفٌ ضدّ الآخر. والانفصال أكثرُ إنسانيّةً من الاحتلال.

ولكنْ هل هذه الفرضيّة صحيحة؟ فالواقع أنّ في التاريخ البشريّ عدّةَ حالات من الاندماج بين شعوبٍ بَدَت قبل حلّ الصراع في ما بينها غيرَ قابلة للمصالحة. ولعلّ النموذج الأفضل على ذلك، وإنْ كان مايزال هشّاً، هو جنوبيّ أفريقيا. كما أنّ إنكلترا ما بعد الحرب الأهليّة مثالٌ آخر. ويجب ألاّ ننسى أبدًا أنّ أكثر من نصف يهود إسرائيل قَدِموا من دول عربيّة، حيث كانوا نسبيّاً حسني الاندماج في مجتمعاتها. ومع أنّ معظم هؤلاء اليهود يتكلّمون اليوم بالعبريّة ويَعدّون أنفسَهم إسرائيليِّين، فإنّهم مازالوا يحتفظون بعناصر قويّة من ثقافتهم العربيّة، وقد بدأوا مؤخّرًا الاحتفالَ بها علنًا.

ثانيًا، يشير معارضو هذا الحلّ إلى أنّ لإسرائيل من القوّة العسكريّة ما يَجْعلها تَفْعل ما تشاء؛ وأنّ على الفلسطينيِّين في هذه الظروف أن يأخذوا ما يستطيعون أن يأخذوه وأن يَبْقوا على قيد الحياة إلى يوم تالٍ يناضلون فيه.

قد تكون هذه فلسفةً واقعيّةً، لكنّ الفلسطينيِّين لا يُظهرون أيَّ ميلٍ إلى الاستسلام. فهم، برغم ضعفهم العسكريّ، يواصلون القتال، على نحوِ ما نرى في الانتفاضة الحاليّة، لأنّهم يَعُون أنّ القوّة العسكريّة ليست هي الشكلَ الأوحدَ للقوّة. ثمّة حجّة أخلاقيّة ضدّ الاستسلام للظلم، وهذه الحجّة ترسّختْ في الوعي الفلسطينيّ، ويبدو أنّ التطوُّرات الأخيرة على المسرح الدوليّ قد دعمتْ موقفَهم هذا. وعليه، فإنّ أيّ صفقة تتجاهل البعد الأخلاقيّ لن تستمرّ طويلاً.

ثالثًا، يقول معارضو الدولة الواحدة إنّ الحلّ الدّاعي إلى دولتين، رغم كونه بعيدًا عن الكمال، يقدِّم سبيلاً للسير قُدُمًا، وهو ما يُمْكن أن يتطوَّر لاحقًا إلى وضع أكثر عدلاً ـ إلى فدراليّة أو إلى اتّحاد اقتصاديّ. ويرى آخرون أنّ حلّ الدولتيْن هو الخطوةُ الأولى نحو حلّ قائم على دولة واحدة. كثيرون يتبنَّوْن هذا الاتّجاه لإيمانهم بأنّ المواجهة المباشرة مع

من المفارقات اللاذعة أنّ سياسات إسرائيل هي التي دمّرتْ خيار الدولتيْن، لأنّها ضمنتْ أن لا تقوم قائمة لأيّ دولة فلسطينيّة مستقلّة

الصهيونيّة في ظلّ ميزان القوى الحاليّ لن تكون فعّالة. ويفكّرون كالتالي: «دعوا الصهيونيّة تذوي كلّما تَسلّلت الحقائقُ السكّانيّة والاقتصاديّة رويدًا رويدًا.»

غير أنّ عدم التصدّي للصهيونيّة الآن يخزّن المشاكلَ للمستقبل. فاختلال ميزان القوى بين إسرائيل ودولة فلسطينيّة سيَضْمن أن تكون «التطوُّراتُ اللاحقةُ» لصالح إسرائيل ولغير صالح فلسطين على الدوّام. وفي سياق الطبيعة العنصريّة المتأصّلة في الصهيونيّة، لا يُمْكنني أن أتصوّر أنّ حلاً قائمًا على دولتيْن سيؤدّي إلى أيّ شكل من المساواة بين الطرفيْن.

رابعًا، يُتّهم دُعاةُ الدولة الواحدة بحَرْف الطاقات والانتباه بعيدًا عمّا يُمْكن بلوغُه (وهو دولتان)، لصالحِ ما هو طوباويٌّ ومستحيلٌ (أيْ دولة واحدة).

غير أنّ هذا الاتّهام كان سيكون مبرّرًا لو أنّ الحلّ القائم على دولتيْن كان ممكنًا من الناحية العمليّة، أو مرغوبًا من الناحية المبدئيّة.

خامسًا، يحتجّ دعاةُ الدولتيْن بأنّ خلق دولة واحدة يَطْرح عوائقَ هائلة، من مثل: كيف ستتحقّق هذه الدولة؟ هل سيكون لليهود «حقُّ العودة» مثل الفلسطينيّين؟ ماذا ستكون طبيعةُ الدولة الهجينة التي قد تَنْشأ، وكيف ستَقبلها بقيّةُ العالم العربيّ؟ هل ستكون عربيّةً بشكل غالب وذاتَ بُعْدٍ يهوديّ، أم العكس؟

هذه الأسئلة تَصْعبُ الإجابةُ عنها. فليست هناك سابقةٌ تاريخيّةٌ حقيقيّةٌ يُمْكن الاسترشادُ بها. وحقيقةُ الأمر أنّ مثلَ هذه القضايا ستواجَه حين تؤْخذ الخطوةُ الأولى والأصعبُ، وهي قرارُ بناء دولة واحدة. حين تتحقّق هذه الخطوة يجب أن يتحقّق الباقي من خلال النقاش والتجربة. سيكون من التفاهة الزعمُ أنّ الصهيونيّة في فلسطين لم تَخْلق مشكلةً هائلةً للمنطقة. إنّ التعامل مع تبعات هذا المشروع لن يكون سهلاً، ولكنّ هذا ليس سببًا لعدم المحاولة، أو لمساعدة الصهيونيّة عبر دعم استمرار دولةٍ يهوديّة.

الثنائيّة القوميّة وحقّ العودة

من الواضح أنّ اقتراح الدولة الثنائيّة القوميّة، في سياق الحلّ الداعي إلى دولة واحدة، أقلُّ عرضةً للرفض، لأنّ ذلك الاقتراح قد يُصمَّمُ ليُحاكي عن كثَبٍ حلاً قائمًا على دولتيْن مع ميلٍ إلى إيثار الطرف الأقوى. ولكنْ من وجهة نظر فلسطينيّة، على الثنائيّة القوميّة كي تكون مساواتيّةً، لا مجرّدَ اجترارٍ للمعادلة الحاليّة من الهيمنة الإسرائيليّة، أن توفّر للاجئين الفلسطينيّين حقَّ العودة إلى وطنهم وتؤمّنَ التعويضَ عن الأرض والموارد التي سُلبتْ منهم. وعلى حقّ العودة لليهود أن يُلغى. وعلى الدولة الثنائيّة القوميّة أن تتشكّل على أسسٍ لاصهيونيّةٍ، لأنّ الطبيعة الحصريّة والتمييزيّة للصهيونيّة هي التي خَلَقت المشكلةَ الأصليّة؛ وقد لاحظ عالمُ الاجتماع الإسرائيليّ البارز، سامي سموشا، الذي أجرى عدّةَ استطلاعات للمجتمع الإسرائيليّ منذ السبعينيّات، أنّ الجمهور اليهوديّ في إسرائيل كان «عنصريّاً ومتشنّجًا معًا،» وهذا هو سببُ الصراع اليهوديّ ـ العربيّ المتواصل.

غير أنّ هذا النقاش أكاديميٌّ بعضَ الشيء، في ضوء وضع الرأي العام الإسرائيليّ، حيث لا تحظى الثنائيّةُ القوميّةُ إلاّ بتأييد ضئيل.

دولة ديموقراطيّة علمانيّة في فلسطين التاريخية: فكرةٌ آن أوانُها؟

الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة

من الممكن توقُّعُ أن تلقى فكرةُ الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة موالين قلائل في هذه اللحظة. فهي ستَلْفظ حُكْمَ الإعدام على الصهيونيّة، وتُجْبر الإسرائيليّين على أن يَقْتسموا بالتساوي مع غير اليهود أرضًا يَعدُّونها يهوديّةً حصْرًا. وهذه الفكرة لن تَرُوقَ الفلسطينيّين بدرجة أكبر؛ فهي ستَعْني لهم نهايةَ الحلم بدولة فلسطينيّة ذاتِ سيادة، وهو حلمٌ غدا مألوفًا لهم وبدا تحقُّقُه حتى الأمس القريب ممكنًا جدّاً. وسيبدو لهم احتمالُ العيش مع الإسرائيليّين، بعد عقود من الكراهية وبعد الهجوم الإسرائيليّ الحاليّ، أمرًا لا يُمْكن قبولُه.

ومع ذلك، فأيُّ خيار الآن، غير حلّ الدولة الواحدة؟ من المفارقة اللاذعة أنّ سياسات الحكومة الإسرائيليّة القائمةَ على الضمّ والإلحاق في المناطق المحتلّة هي التي دمّرتْ خيارَ الدولتيْن. فقد ضمنتْ، بتدميرها الضفّةَ الغربيّةَ بمثل هذه الفعّاليّة الهائلة، أنْ لا تقوم قائمةٌ لأيّ دولةٍ منفصلة هناك، وفتحتْ بذلك البابَ أمام خيار الدولة الواحدة. ونتيجةً لذلك، لم يعد خيارُ الدولة الفلسطينيّة على الضفّة وغزّة ممكنًا.

زدْ أنّ هذا الخيار، من وجهة نظر فلسطينيّة، ليس مرغوبًا أيضًا: فالحلّ القائم على دولتيْن، لو تحقّقَ في السابق، كان سيكون متقلقلاً ومرفوضًا في النهاية من طرف الفلسطينيّين. وكان سيقدِّم لهم في أحسن الأحوال كيانًا مبتورًا، ومنزوعًا من السلاح بالتأكيد، وتابعًا من الناحية الاقتصاديّة، على خُمس وطنهم الأصليّ (فحتى لو أُعطوا كاملَ الضفّة الغربيّة وغزّة والقدس الشرقيّة فإنّ هذه جميعها تشكّل ٢٣٪ من فلسطين الانتدابيّة فقط). وهذا الكيان سيكون عاجزًا عن استيعاب ٤ ملايين فلسطينيّ مهجَّر، وسيقضي على أيّ أمل في حقّ عودتهم إلى منازلهم الأصليّة. والأخطرُ من ذلك كلّه أنّه كان سيُضْفي ختْمَ الموافقة الفلسطينيّة على المزاعم الصهيونيّة بكون فلسطين أرضًا لليهود حَصْرًا، وهي مزاعمُ لم يقبلْها أيُّ فلسطينيّ قطّ.

إنّ شعور الفلسطينيّين بالظلم، وهو شعور يَنْبع أساسًا من خسارتهم لأرضهم وحرمانهم من العودة إليها، لن يعوَّض بإجراء ترتيبٍ غيرِ متساوٍ لدولتيْن. وإذا بقي الظلمُ من دون حلّ، ظلّ مصدرَ قلاقل وسببًا لـ «الإرهاب» في المنطقة. لا أحد يُنْكر بروز عوائق هائلة في المستقبل عن طريق تطبيق حلّ يستند إلى دولة واحدة في فلسطين/إسرائيل. ولا يُمْكن أيضًا أن يُقلب الماضي رأسًا على عَقِب. غير أنّ حلاً، وإنْ في هذه المرحلة المتأخّرة، يَسْمح للشعبيْن بالتشارك المتساوي للأرض ويعوّض اللاجئين عمّا فقدوه، سيساعد في إرساء أسس مستقبلٍ ثابت. وبالنظر إلى البنية الحاليّة لإسرائيل وللمناطق المحتلّة، وهي بنيةٌ ثنائيّةُ القوميّة في كل شيء إلاّ في الاسم، لن تكون سياسةٌ رسميّةٌ ثنائيّةُ القوميّة أمرًا عصيّاً على التفكير، بل قد تعبِّد الطريقَ في نهاية المطاف نحو دولة علمانيّة ديموقراطيّة في فلسطين التاريخيّة. وقد يبدو هذا طوباويّاً اليوم، ولكنْ هل هو أكثر طوباويّةً من المشروع الصهيونيّ الهادف إلى بناء دولة يهوديّة في بلاد الآخرين؟!

لندن

غادة الكرمي

كاتبة وأكاديميّة فلسطينيّة، تعيش في لندن. آخر كتاب لها (شاركتْها في تحريره يوجين قطران) **هو سفْر الخروج الفلسطيني ١٩٤٨ ـ ١٩٩٦** (منشورات أيثاكا، ١٩٩٩). وستُنشَر مذكراتُها، وعنوانها **بحثًا عن فاطمة**، هذا الخريف عن منشورات فيرسو